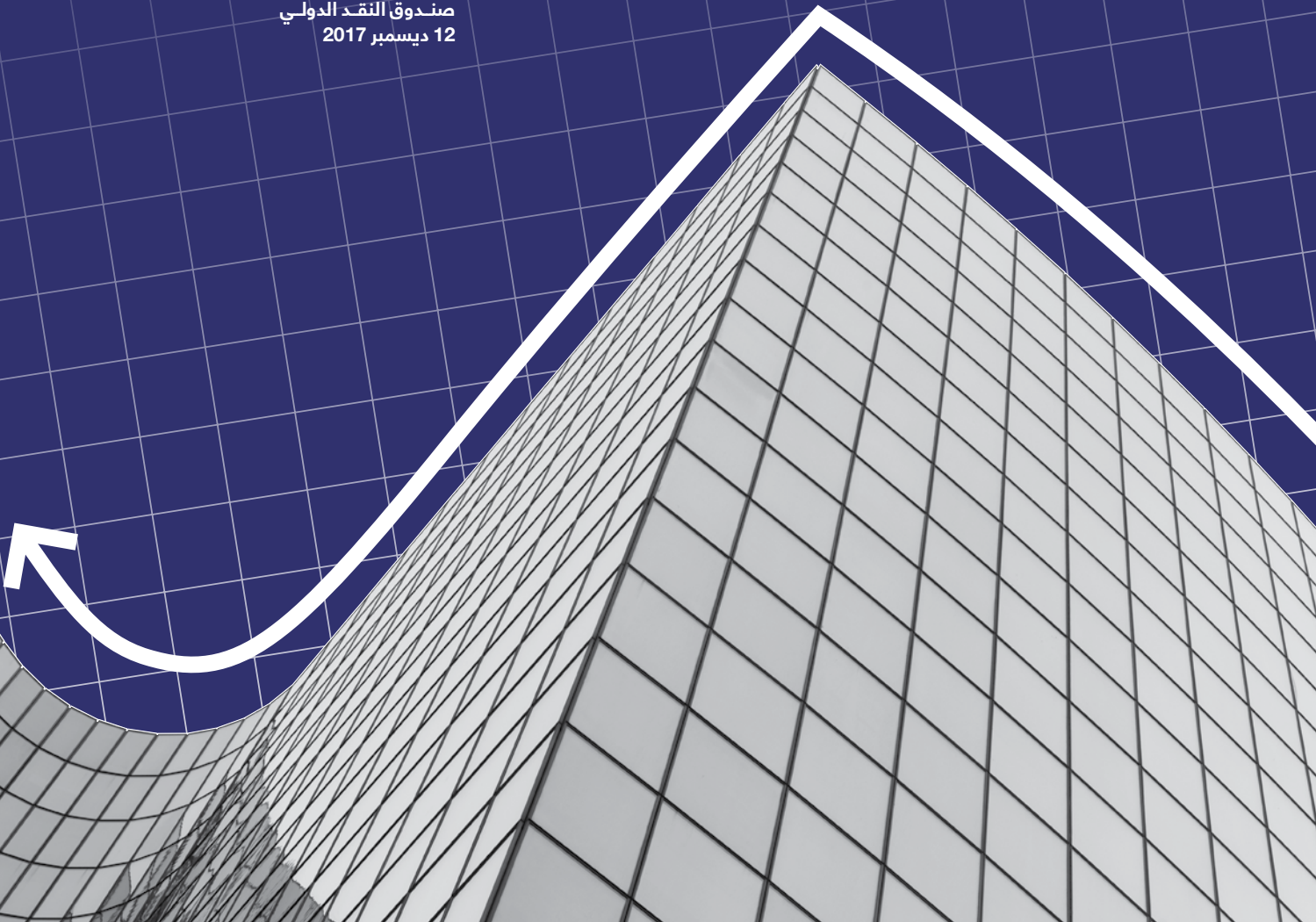




المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

آفاق الاقتصاد وتحديات السياسة على المستويين العالمي والإقليمي

إعداد
صندوق النقد الدولي
12 ديسمبر 2017



مقدمة

لا يزال الانتعاش الدوري العالمي يكتسب قوة متزايدة منذ أن بدأ في منتصف 2016. فلا تزال الأوضاع المالية قوية كما يبدو أن الأسواق المالية تتوقع القليل من الاضطرابات في الفترة القادمة. ورغم هذه التطورات الإيجابية، فمن المنتظر أن يتراجع النمو على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة، حيث تتسبب الضغوط الديمغرافية وضعف نمو الإنتاجية في كبح النمو الممكن. أما التوقعات بالنسبة للأسواق الصاعدة على المدى المتوسط فهي أكثر إيجابية بوجه عام وإن كان هناك بعض الفروق الجوهرية بين مختلف الاقتصادات، حيث ينتظر أن تواصل أكبر اقتصادات الأسواق الصاعدة نموها السريع، بينما تظل توقعات النمو ضعيفة نسبياً في الاقتصادات الأصغر ومصدري الوقود. ولا تزال المخاطر المحيطة بالاتفاق العالمية متمسكة بالتوازن إلى حد كبير على المدى القصير، لكن الكفة السلبية لا تزال هي الأرجح على المدى المتوسط. وينبغي لصناع السياسات اغتنام الفرصة السانحة حالياً لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمالية العامة اللازمة لتعزيز الصلابة وزيادة الإنتاجية والاستثمارات وفرص العمل.

رغم زيادة التعافي العالمي، فلا تزال آفاق الاقتصاد ضعيفة نسبياً في البلدان العربية نظراً لإجراءات التكيف مع أسعار النفط المنخفضة وتأثير الصراعات الإقليمية الدائرة. وإزاء انخفاض أسعار النفط، اشتدت حاجة البلدان المصدرة للنفط للتعجيل بتنفيذ الإصلاحات وزيادة تنوع اقتصاداتها. وتواجه البلدان المستوردة للنفط مواطن ضعف جسيمة بسبب الآثار التي خلفها ضعف تعبئة الإيرادات المحلية وارتفاع المصروفات الجارية التي أدت في معظم البلدان إلى تجاوز الدين العام 80% من إجمالي الناتج المحلي. وتشكل التحولات الهيكلية العميقة مطلباً أساسياً لتعزيز دور القطاع الخاص، وتشجيع خلق فرص العمل، وتحقيق الاستفادة الكاملة من زيادة اندماج الاقتصاد العالمي.

ويتناول القسم التالي شرح آفاق الاقتصاد العالمي، مع تسليط الضوء على المخاطر المحيطة بهذه الآفاق، كما يوضح السياسات التي يمكن أن تدعم تحقيق تعاف قوي ودائم. ويتناول القسم الثالث آفاق الاقتصادات العربية مع مناقشة أهم تحديات السياسات المتمثلة في كيفية ضمان تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً. أما القسم الأخير فيتضمن الخاتمة.

المحتويات

مقدمة

البيئة الاقتصادية العالمية

- أ. آخر التطورات والآفاق المتوقعة
- ب. المخاطر المحيطة بالآفاق
- ج. أولويات السياسات

البلدان العربية

- أ. البلدان العربية المصدرة للنفط
- ب. البلدان العربية المستوردة للنفط
- ج. ضمان تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً

ملاحظات ختامية

البيئة الاقتصادية العالمية¹

أ. آخر التطورات والآفاق المتوقعة

1. اكتسب النمو العالمي زخماً إضافياً ومن المتوقع أن يصل إلى 3.6% في 2017 بدعم من التحسينات التي دخلت على الاستثمار والتجارة والإنتاج الصناعي إزاء خلفية من التحسن العام في ثقة الأعمال والمستهلكين بالإضافة إلى البيئة المالية العالمية المواتية. ويتسم التحسن في النمو باتساع نطاقه مع ازدياد قوة النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو والولايات المتحدة واليابان وأوروبا الصاعدة وروسيا والصين وأثناء أخرى من آسيا الصاعدة، كما ظهرت بعض مؤشرات التحسن في عدد من البلدان المصدرة للسلع الأولية في أمريكا اللاتينية وكومونولث الدول المستقلة وإفريقيا جنوب الصحراء.

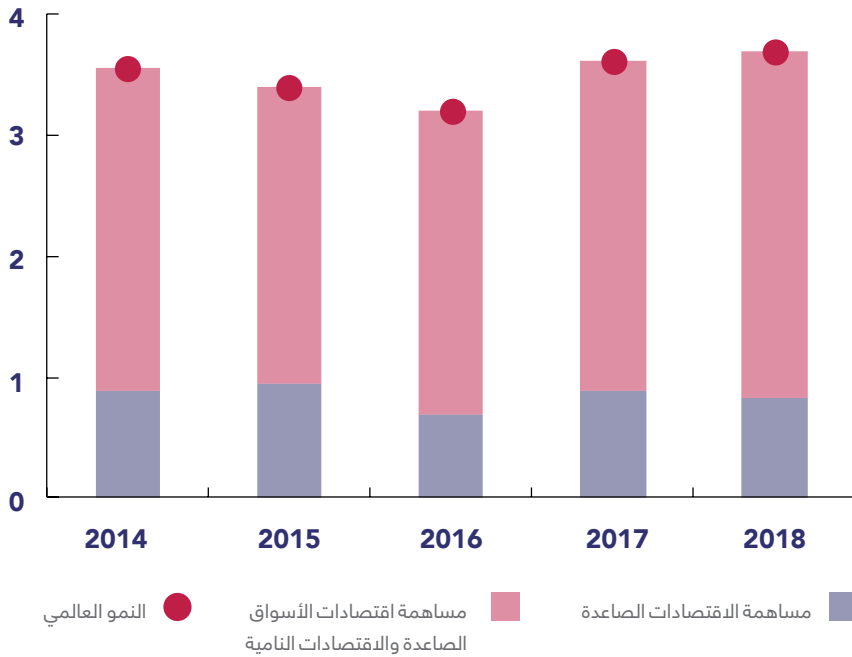
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، 2016-2022

| 22- 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | |
|----------|------|------|------|---|
| 3.7 | 3.7 | 3.6 | 3.2 | العالم |
| 1.7 | 2.0 | 2.2 | 1.7 | الاقتصادات المتقدمة |
| 1.6 | 1.9 | 2.1 | 1.8 | منطقة اليورو |
| 1.8 | 2.3 | 2.2 | 1.5 | الولايات المتحدة |
| 5.0 | 4.9 | 4.6 | 4.3 | اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية |
| 6.1 | 6.5 | 6.8 | 6.7 | الصين |
| 1.5 | 1.6 | 1.8 | -0.2 | روسيا |
| 3.2 | 3.1 | 2.0 | 3.3 | العالم العربي |
| 2.4 | 2.7 | 1.1 | 3.4 | البلدان العربية المصدرة للنفط |
| 5.0 | 3.9 | 3.9 | 3.2 | البلدان العربية المستوردة للنفط |

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ يستند هذا القسم إلى عدد أكتوبر 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، ويمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الإلكتروني للصندوق www.imf.org.

2. ومن المتوقع أن يرتفع النمو العالمي أكثر في 2018 ليصل إلى 3.7%، مع بقاء اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هي المحرك للنمو العالمي. ولم يطرأ أي تغيير على التنبؤات بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، حيث أن ارتفاع النمو المتوقع في منطقة اليورو يوازن انخفاض النمو المتوقع في الولايات المتحدة. وترجع التعديلات بالزيادة في تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (4.9%) أساساً إلى الزيادة المتوقعة في قوة النشاط الاقتصادي في الصين وفي أوروبا الصاعدة.



المساهمات في النمو العالمي (%)

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي.

3. ومن المنتظر أن يحقق اقتصاد الولايات المتحدة نمواً أعلى قليلاً من مستواه الممكن، مما يرجع إلى الأوضاع المالية الداعمة للغاية وقوة ثقة الأعمال والمستهلكين. ومن المتوقع تراجع التعافي في منطقة اليورو بسبب استمرار الأوضاع الديمغرافية المعاكسة، وضعف الإنتاجية، وفي بعض البلدان، فرط أعباء الدين العام والخاص. وجاء تباطؤ النشاط في المملكة المتحدة مدفوعاً بانخفاض نمو الاستهلاك الخاص وزيادة مشاعر عدم اليقين المحيطة بعلاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي. وفي اليابان، من المتوقع تراجع وتيرة التوسع نتيجة انحسار الدفعة التنشيطية من المالية العامة، وتباطؤ استهلاك القطاع الخاص، وانخفاض نمو الطلب الأجنبي. وبالنسبة لمعظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى فسوف تستفيد من تعافي التجارة العالمية وطلب الصين على الواردات.

4. وتشير التنبؤات إلى أن النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية سيزداد بقوة. ويرجع ذلك إلى حد كبير لقوة النشاط المتوقع في الصين، نظرا لاستمرار الطابع التوسعي الكافي في مزيج السياسات بغية تحقيق هدف السلطات لزيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى الضعف بين عامي 2010 و2020. وهناك توقعات أيضا بقوة آفاق الاقتصاد في بقية أنحاء آسيا، وأوروبا الصاعدة (ولا سيما بولندا وتركيا) والبلدان المصدرة للسلع الأولية. غير أن الآفاق تتسم بالضعف في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، حيث تعمل عوامل منفردة على تشكيل الآفاق المتباينة إلى حد كبير في مختلف البلدان. وعلى وجه الخصوص، سوف تستمر إجراءات التكيف مع أسعار النفط المنخفضة في البلدان المصدرة للوقود.

ب. المخاطر المحيطة بالآفاق

5. تتسم المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية بالتوازن عموما على المدى القصير، ولكنها تميل نحو الجانب السلبي في الأجل المتوسط. فعلى المدى القصير، بينما يمكن أن تؤدي قوة الثقة وأوضاع السوق المواتية إلى إطلاق الطلب المحتجز، فإن أجواء عدم اليقين والخطوات غير المدروسة بشأن السياسات يمكن أن تضعف ثقة الأسواق وتخضع تقييمات الأصول، وبالتالي تؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية. وعلى المدى المتوسط، تتضمن المخاطر التباطؤ الحاد في الصين والتداعيات المصاحبة وحدوث تحول نحو السياسات الأكثر إنغلاقا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي زيادة في درجة العزوف عن المخاطر على المستوى العالمي وارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل (وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي) سوف تعرض مواطن الهشاشة في الاقتصادات الضعيفة للخطر، بما في ذلك عن طريق إضعاف ديناميكيات الدين العام أكثر وفرض القيود على الاقتصادات التي تعتمد نظم سعر الصرف المربوطة بالدولار الأمريكي أو التي تعاني من عدم الاتساق في ميزانياتها العمومية.

6. وهناك عدة مخاطر غير اقتصادية يمكن أيضا أن تضعف آفاق الاقتصاد في بعض المناطق - ومنها النزاعات السياسية المحلية، والتوترات الجغرافية-السياسية، والفساد، والكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية. وتتشابك المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية على نحو شديد وبإمكانها تعزيز بعضها البعض، مما يعزز من تأثيرها على النشاط العالمي.

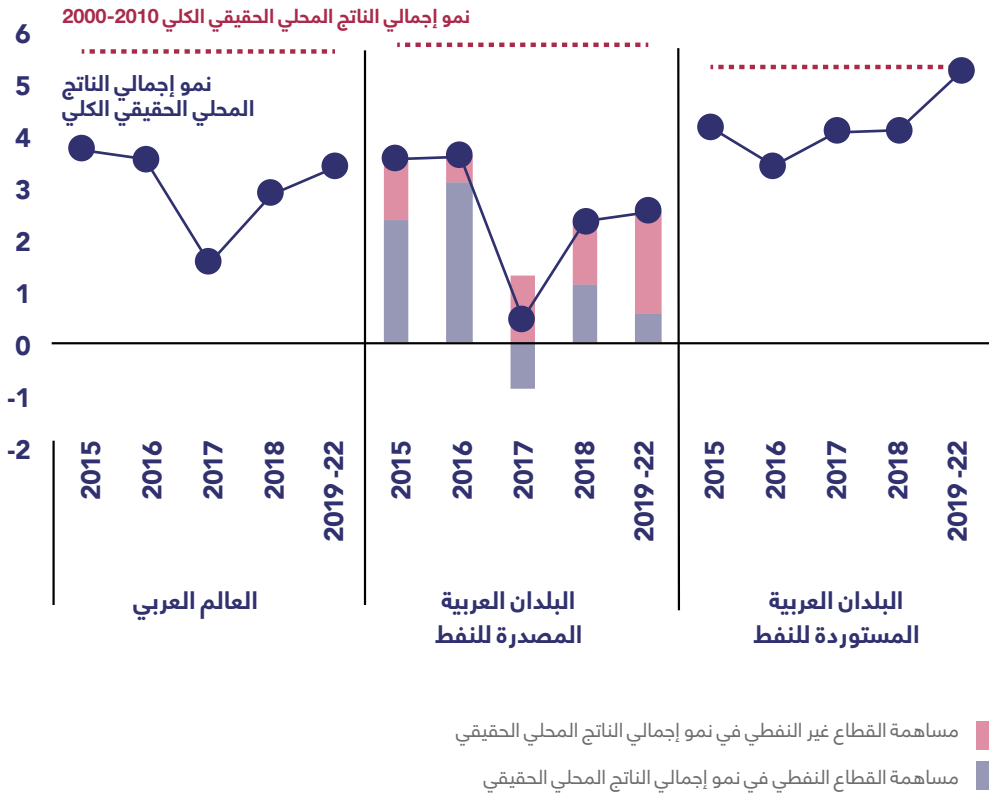
ج. أولويات السياسات

- 7.** تشير التنبؤات إلى تحقيق زيادة هامشية في النمو العالمي بعد عام 2018، ليصل إلى 3.8% بحلول عام 2021، وسوف تسهم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالجانب الأكبر من هذا النمو، بينما يتراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة تدريجياً نحو معدل النمو الممكن وقدره 1.7%. ويتيح التحسن الدوري الراهن في النشاط الاقتصادي العالمي فرصة سانحة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة لزيادة الناتج الممكن ورفع مستويات المعيشة بوجه عام مع بناء القدرة على الصمود أمام مخاطر التطورات السلبية.
- 8.** ومن الضروري إجراء إصلاحات هيكلية واتخاذ تدابير داعمة للنمو على مستوى سياسة المالية العامة لتعزيز الإنتاجية وعرض العمالة، حيث تتباين أولوياتها في البلدان المختلفة، مركزة في ذلك على سياسات مالية كلية سليمة. ومن شأن سياسات التوزيع من المالية العامة أن تساعد تلك الاقتصادات المتقدمة التي تعمل على خفض تفاوت الدخل وزيادة تكافؤ الفرص. ولا يزال الاستثمار في رأس المال البشري أداة فعالة لحفز الإنتاجية وتوزيع الدخل على نحو أكثر عدالة على المدى الطويل، مع تعزيز قدرة القوة العاملة على التكيف مع التحول الهيكلي. وبالمثل، فإن إجراء مزيد من الإصلاحات في سوقي المنتجات والعمل، بما في ذلك تيسير مشاركة المرأة، سوف يساعد في رفع معدلات الإنتاجية والتوظيف وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات.
- 9.** وتتباين الأوضاع الدورية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولكن الأولويات بالنسبة لكثير من البلدان، في إطار حيز المالية العامة المحدود، تشمل تحسين جودة البنية التحتية والتعليم، وتعزيز الإدارة الضريبية وتعبئة الإيرادات، وترشيد الإنفاق، وتحسين الحوكمة ومناخ الأعمال، وتيسير زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، والمضي قدماً في إصلاحات سوقي المنتجات والعمل، وتكامل التجارة.
- 10.** وعادة ما تكون الإجراءات المنفردة التي تتخذها البلدان أكثر فعالية إذا كانت مدعومة بتعاون متعدد الأطراف. فالحفاظ على التوسع الاقتصادي العالمي يقتضي من صناع السياسات تجنب التدابير الحمائية مع الحرص على تقاسم المكاسب المتحققة من النمو على نطاق واسع. وسوف يساهم الحوار والتعاون الفعال في تحسين هذه القواعد وتحديثها، مع معالجة مخاوف الأطراف المعنية. والتعاون متعدد الأطراف حيوي أيضاً لأنه يعالج تحديات مهمة على المدى الطويل، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان منخفضة الدخل لتحقيق الأهداف الإنمائية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

البلدان العربية

2

11. رغم زيادة التعافي العالمي، فلا تزال آفاق الاقتصاد ضعيفة نسبياً في البلدان العربية نظراً لإجراءات التكيف مع أسعار النفط المنخفضة منذ عام 2014 والتأثير المتواصل للصراعات الإقليمية الدائرة، بالإضافة إلى استمرار المعوقات الهيكلية للنمو، مع وجود فروق كبيرة بين مختلف البلدان المستوردة والمصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في 2017 ليصل إلى 2.0% (من 3.3% في 2016) مما يرجع في الأساس للتطورات التي تشهدها البلدان المصدرة للنفط. وفي 2018، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.1%، مما يرجع غالباً لقوة الطلب المحلي في البلدان المستوردة للنفط والارتداد الإيجابي في الإنتاج النفطي في البلدان المصدرة للنفط. غير أن مخاطر عدم الأمان والمخاطر الجغرافية-السياسية لا تزال تسفر عن تكلفة إنسانية واقتصادية باهظة، كما أنها تشكل عبئاً ثقيلاً على الآفاق.



المصادر: تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشمل مجملات البلدان العربية المصدرة للنفط دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق واليمن. وتستبعد بيانات ليبيا من هذه المجملات لنقص البيانات المتاحة.

2 يستند هذا القسم إلى عدد أكتوبر 2017 من تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الذي يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: www.imf.org. ويركز التحليل على العالم العربي الذي يضم الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والاردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

العالم العربي: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2000-2018

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

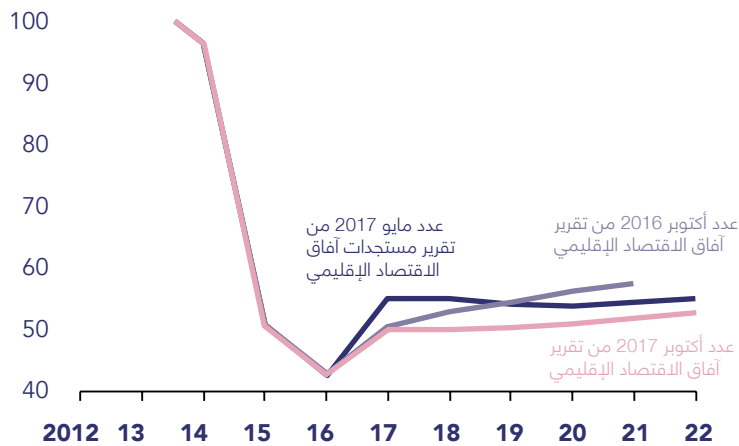
| توقعات | | المتوسط | | | | | العالم العربي |
|--------|------|---------|-------|------|-----------|---|---------------|
| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013-2012 | | |
| 3.1 | 2.0 | 3.3 | 3.4 | 2.5 | 5.3 | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي) | |
| -2.3 | -2.8 | -5.9 | -5.0 | 6.4 | 10.6 | رصيد الحساب الجاري | |
| -5.1 | -6.6 | -11.8 | -10.7 | -3.3 | 3.6 | رصيد المالية العامة الكلي | |
| 6.4 | 7.8 | 5.3 | 4.7 | 4.8 | 4.1 | التضخم (متوسط سنوي، %) | |

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتوقعات وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
1 بيانات الفترة 2011-2018 لا تشمل سوريا.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية لمصر (يوليو / يونيو).
العالم العربي: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

أ. البلدان العربية المصدرة للنفط

12. اتزال أسعار النفط متقلبة للغاية، ولكن يتوقع بقاؤها عموماً في حدود المستويات الراهنة على المدى المتوسط. وسوف تظل هذه البيئة تلقي بالأعباء على النمو غير النفطي، الذي يتوقع أن يظل دون المتوسطات التاريخية، في الأجلين القصير والمتوسط. ومع انخفاض الناتج النفطي وتباطؤ وتيرة الضبط المالي، من المتوقع أن يصل النمو الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أدنى مستوياته في 2017 مسجلاً 0.5% تقريباً، بينما يتوقع تعافي النمو غير النفطي في دول المجلس ليصل إلى 2.6% تقريباً في 2018-2017، ولكنه يظل عند مستوى متواضع بنسبة قدرها 3.4% في عام 2022، حوالي نصف النسبة المسجلة وقدرها 6.7% في 2015-2000. ومن البلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي، يتوقع أن يتعافى النمو في الجزائر ليصل إلى 2.4% في عام 2022 بعد تباطؤه ليصل إلى 0.8% في العام القادم بسبب تخفيضات الإنفاق المتوخاة. ولا تزال الأوضاع الأمنية والطاقة الإنتاجية للنفط تتسبب في إضعاف آفاق البلدان الواقعة في دائرة الصراع.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

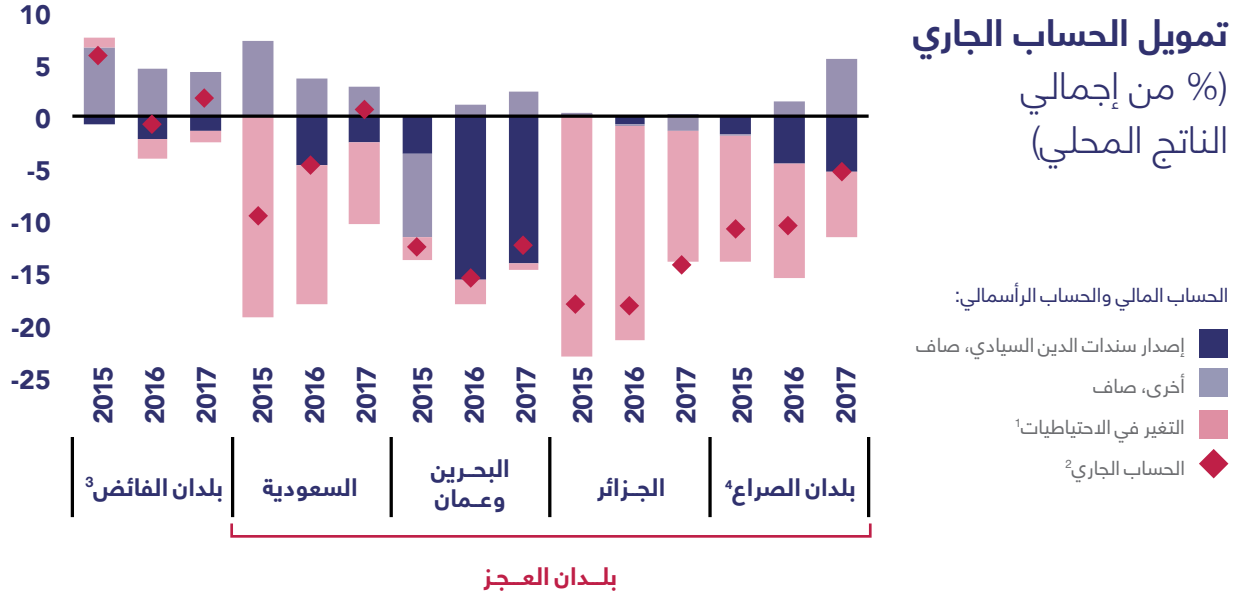
1 متوسط أسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وديبي الفاتح وغرب تكساس الوسيط.

افتراضات أسعار النفط
(متوسط أسعار النفط
الفورية¹، دولار أمريكي
للبرميل)

13. وقد ساهم تراجع أسعار النفط في حدوث عجز كبير في المالية العامة عبر البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وإن كان من المتوقع أن يتراجع إلى 6.3% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام بفضل التحسن المحدود في أسعار النفط مقارنة بعام 2016 والجهود الكبيرة المبذولة لتخفيض العجز، بعد ارتفاعه الحاد إلى 13.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2016. وسوف تستمر المنافع المتحققة من هذه الجهود المبذولة لتخفيض العجز (انظر أدناه) على المدى المتوسط، حيث يتوقع انخفاض مستويات عجز الموازنة التراكمي على مدار خمس سنوات إلى 301 مليار دولار في الفترة من 2018-2022، وهو نصف المستوى تقريبا الذي كان متوقعا في السابق للفترة من 2016-2021. غير أن التقدم المحرز في مجال الضبط المالي غير متوازن إلى حد ما عبر مختلف البلدان، وسيحتاج بعضها إلى بذل مزيد من الجهود لوضع الدين على مسار تنازلي. وسيتعين على صناعات السياسات اغتنام فرصة أسعار النفط المنخفضة للانتهاج من تنفيذ إصلاحات أسعار الطاقة، بسبل منها تنفيذ آليات التسعير التلقائي، ودعم الضبط المالي بالاستمرار في تحسين أطر المالية العامة والمؤسسات ذات الصلة.

14. وقد تسبب تراجع أسعار النفط أيضا في تدهور الحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، من تحقيق فائض قدره 214 مليار دولار في 2014 (9.9% من إجمالي الناتج المحلي) إلى تحمل عجز قدره 93 مليار دولار في 2016 (5.3% من إجمالي الناتج المحلي). وبينما يتوقع عودة رصيد الحساب الجاري الإجمالي إلى تحقيق فائض محدود في 2019، فإن البلدان التي تعاني من العجز المستمر، وانخفاض الاحتياطيات المالية الوقائية، وضعف مرونة نظام سعر الصرف تواجه تحديات على مستوى التمويل الخارجي. ومن ثم فإن مواصلة إجراءات الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية تمثل مطلبا حيويا لمساعدتها في دعم نظم سعر الصرف الثابت واجتذاب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، قامت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، بتحسين فرص وصول المستثمرين الأجانب إلى الأسواق الرأسمالية. وسوف تساهم كذلك الإصلاحات الأخرى الرامية إلى زيادة التنافسية وتعزيز تنوع الاقتصاد في تضييق فجوة العجز الخارجي عن طريق جذب المزيد من تدفقات استثمار الحافظة.

15. ومن شأن الاقتراض الدولي أن يساعد في تلبية هذه الاحتياجات للتمويل الخارجي. ففي النصف الأول من 2017 اغتنمت دول مجلس التعاون الخليجي فرصة الأوضاع المالية المواتية على المستوى العالمي وأصدرت سندات في أسواق رأس المال الدولية بقيمة تناهز 30 مليار دولار. ويساعد مثل هذا الاقتراض الدولي على تجنب مزاحمة الأسواق المحلية، وخاصة عندما تكون طاقة هذه الأسواق محدودة، ولكنه قد يتسبب أيضا في إضعاف قدرتها على التطور - وهو مجال إصلاحي له أولويته لضمان كفاية التمويل اللازم لتنمية القطاع غير النفطي - وتعرض الديون السيادية لتبعات التقلبات في أوضاع الأسواق الدولية. وقد فضلت البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي إصدار سندات دين محلية لمواجهة بدائل التمويل الخارجي المحدودة (إيران والعراق وليبيا واليمن). ولتعزيز قدرتها على إدارة الدين، قامت عدة بلدان بإنشاء مكاتب لإدارة الدين (الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية) أو طوّرت المكاتب القائمة بالفعل (أبو ظبي ودبي).



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1 صاف (+) تمثل زيادة).

2 الفروق بين الحساب الجاري ومجموع بنود التمويل ترجع إلى آثار التقييم، والسهو والخطأ.

3 بلدان سجلت فائضا في حساباتها الجارية في المتوسط في 2014-2017؛ تشمل الكويت وقطر والإمارات.

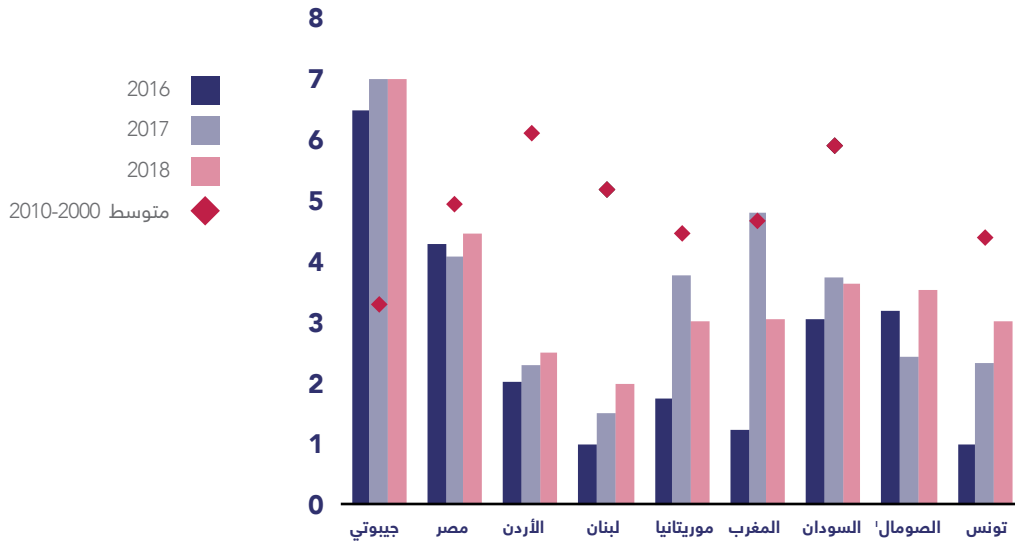
4 العراق وليبيا واليمن.

16. ولا تزال البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر تتمتع بمستوى جيد من الرسملة كما أنها تتسم بالربحية بوجه عام، وإن كان النظام المصرفي في العراق لا يزال ضعيفا. وقد رفعت معظم البنوك المركزية في مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة الأساسية المحلية بالتزامن مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ولكن الانتقال الكامل لآثار رفع أسعار الفائدة الأساسية كان مقيدا بسبب التحسن المتواضع في السيولة نتيجة الزيادة المحدودة في أسعار النفط مقارنة بعام 2016 وما صاحبها من تخفيف للقيود النقدية الحكومية. وستظل أسعار النفط المنخفضة، مقترنة بدورة زيادات أسعار الفائدة الأمريكية المستمرة، تفرض ضغوطا على جودة الأصول المصرفية وتؤثر على قدرة البنوك على توفير الائتمان للقطاع الخاص، مما يسهم في ضعف آفاق النمو ذات الصلة.

17. ولا تزال توقعات النمو في الأجل المتوسط دون مستوى المتوسطات التاريخية في ظل إجراءات الضبط المالي الجارية وواقع أسعار النفط المنخفضة. ويلقي هذا الأمر مزيدا من الضوء على ضرورة تحويل التركيز بعيدا عن إعادة توزيع الإيرادات النفطية من خلال الإنفاق على القطاع العام إلى التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لزيادة التنوع الاقتصادي. ومن شأن تنمية القطاع الخاص وبذل مزيد من الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة والشفافية، وتعزيز المساءلة، ورفع الكفاءة الحكومية، إلى جانب تنفيذ إصلاحات سوق العمل والتعليم، أن تسهم في تعزيز ثقة القطاع الخاص، وتشجيع التنوع، وتحسين التوقعات متوسطة الأجل لتحقيق نمو احتوائي قابل للاستمرار.

ب. البلدان العربية المستوردة للنفط

18. من المتوقع توسع النشاط الاقتصادي بنسبة قدرها 3.9% في عام 2017، ليكون أقوى مما كان منتظرا، وأن يكون واسع النطاق وتدعمه قوة النشاط الاقتصادي في أهم الشركاء التجاريين، والطلب المحلي، وصادرات السلع والخدمات. ويحظى النمو كذلك بالدعم من عدة تطورات منفردة في استثمارات التعدين والبنية التحتية. ومن المتوقع أن يواصل النمو تحسنه التدريجي على المدى المتوسط، ليثبت عند 3.9% في 2018 ويصل إلى متوسط قدره 5.0% خلال الفترة 2019-2022. ورغم الفروق بين مختلف البلدان، فإن وتيرة النمو تلك لن تكفي لتوليد فرص العمل الكافية لاحتواء أعداد العاطلين عن العمل حاليا ولا ملايين الباحثين عن العمل الذين سيدخلون سوق العمل لاحقا. فمن الممكن أن يؤدي استمرار البطالة المرتفعة إلى إعاقة الجهود الرامية إلى بناء توافق الآراء المطلوب للمضي قدما بالإصلاحات الأساسية اللازمة لتعزيز النمو وزيادة احتوائه لشرائح المجتمع.



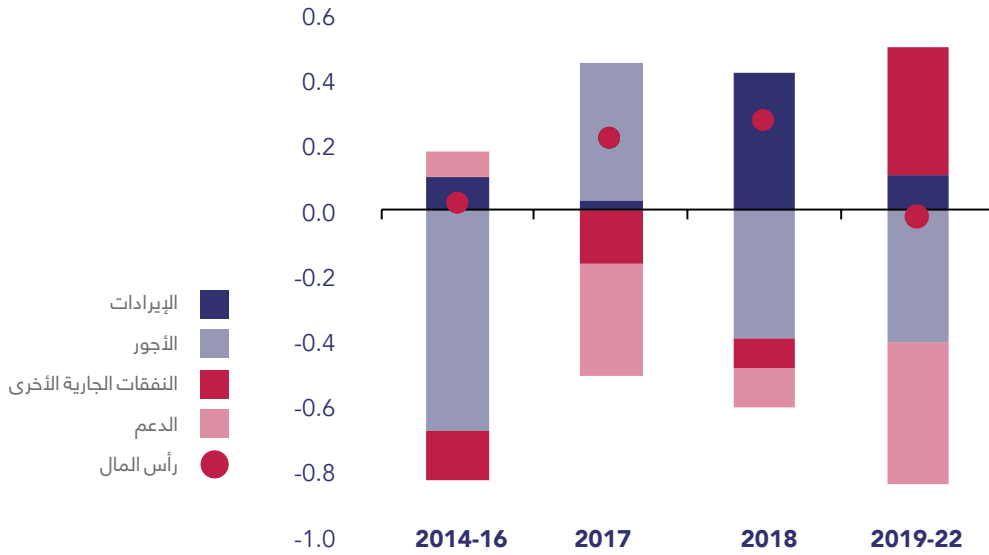
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يتعافى لكنه لا يزال أقل من المتوسط التاريخي (التغير %)

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹بيانات الصومال تبدأ في 2013.

19. ومن المتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري في 2017 إلى 6.6% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى حد ما واستمرار المستوى المرتفع من واردات السلع الرأسمالية، ولكن من المنتظر أن يتقلص في عام 2018 ليصل إلى 5.8% من إجمالي الناتج المحلي بدعم من الآثار الانتقالية الإيجابية لتحسن الاقتصاد العالمي، ومنها معدلات قدوم السائحين وتحويلات العاملين في الخارج. وبينما يتوقع كذلك أن يؤدي انتعاش أسعار السلع الأولية - خام الحديد، والذهب، والفوسفات، والقطن - إلى تحسن معدلات التبادل التجاري بالنسبة لبعض البلدان، فإن ارتفاع أسعار الصرف الفعلية قد يشكل تحديات في بعض البلدان الأخرى، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيج من السياسات المحددة بدقة لتجنب تراكم مواطن الضعف الخارجية.

عناصر عملية الضبط المالي تدعم النمو على المدى المتوسط (% من إجمالي الناتج المحلي، التغيير عن العام السابق، المتوسط البسيط عبر البلدان)



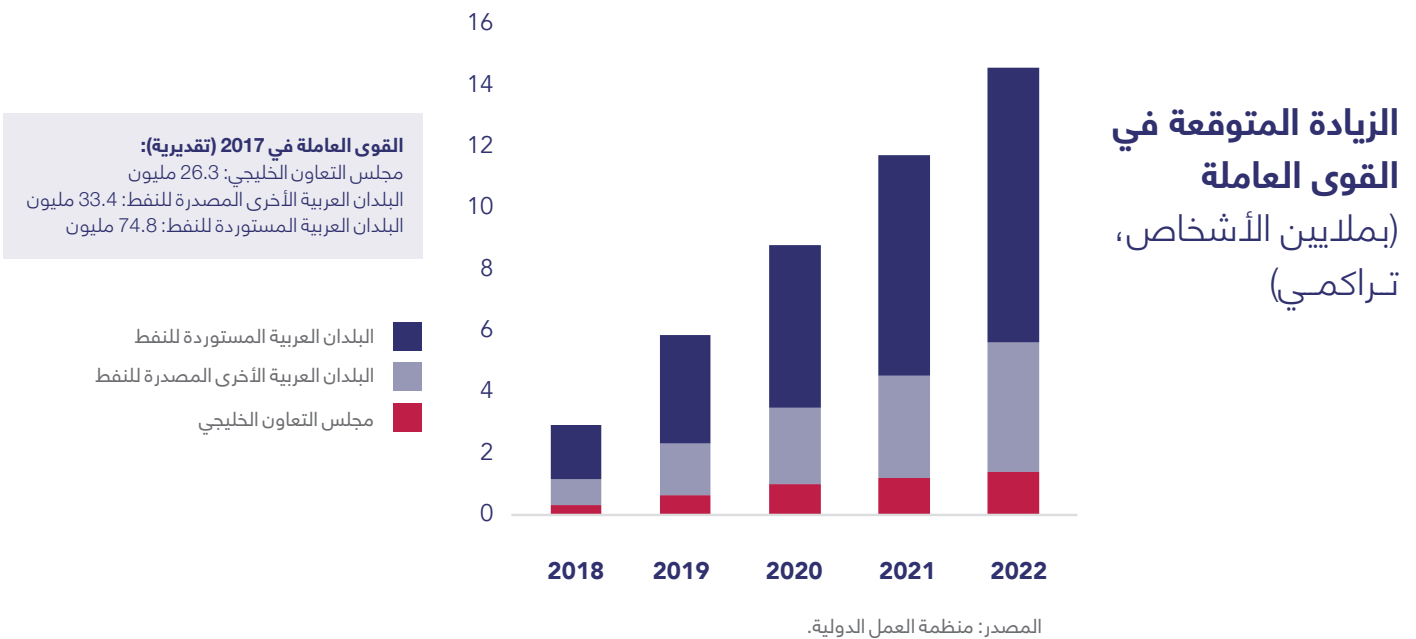
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

20. وقد اتخذت البلدان المستوردة للنفط عدة خطوات (أو تعمل حالياً على اتخاذها) لضبط حساباتها المالية العامة، وذلك على جانبي الإنفاق والإيرادات (انظر القسم التالي). ونتيجة لذلك من المتوقع حدوث تراجع طفيف في متوسط عجز المالية العامة في هذه البلدان ليصل في عام 2017 إلى 7.3% وينخفض أكثر إلى 5.8% في عام 2018. غير أن التركة القديمة من ضعف تعبئة الإيرادات المحلية، وارتفاع النفقات الجارية (الدعم والأجرور)، وانخفاض قيمة العملة، وتزايد مدفوعات الفوائد، وتباطؤ النمو أدت جميعاً إلى ارتفاع الدين العام في هذه البلدان متجاوزاً نسبة 80% من إجمالي الناتج المحلي. ومن ثم فإن خفض مستويات الدين بحلول عام 2022 يتطلب مواصلة الضبط المالي وإجراء الإصلاحات، التي يتعين أن تكون موجهة بدقة للنفقات الجارية من أجل حماية الإنفاق الاجتماعي ورفع كفاءة الاستثمارات العامة للتخفيف من الأثر الانكماشى على النمو.

21. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في البلدان المستوردة للنفط من 10.2 في 2016 ليصل إلى ذروة قدرها 20.8% في 2017، مدفوعاً بعوامل غير متكررة في مصر والسودان، وينخفض بعد ذلك إلى 10% في 2018. وتشير التنبؤات إلى عودة التضخم إلى مستويات معتدلة خلال الفترة 2018-2022، مما يرجع إلى التحركات المنتظرة على مستوى السياسة النقدية في بعض البلدان، وانحسار الآثار المترتبة على الانخفاضات السابقة في قيم العملات، وتخفيف القيود المحلية على جانب العرض نتيجة الإصلاحات الهيكلية والاستثمار في البنية التحتية. وسوف يتعين على هذه البلدان تقوية وتحديث أطر سياساتها النقدية لتعزيز آليات انتقال الآثار، وتحسين مستوى التواصل والشفافية بشأن أهداف السياسات، وتحسين الأدوات التحليلية، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تحولت مؤخراً إلى نظام سعر الصرف المعوم. ووفقاً لبيانات عام 2016، تتمتع البنوك في هذه البلدان بمستوى جيد من الرسمة، والسيولة، والربحية النسبية، ولكن ينبغي أن يقترن التوسع الائتماني بالمراقبة المستمرة لسلامة النظام المالي، والرقابة القوية على المؤسسات المنفردة، وتنفيذ سياسات السلامة الاحترازية الموجهة على النحو الملائم، بما في ذلك فيما يتعلق بالتوسع السريع في الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي.

ج. ضمان تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء

22. على الرغم من آفاق النمو المعتدلة، بنسبة تزيد قليلا على 3% في الأجل المتوسط، فلا يزال النمو في المنطقة منخفضا للغاية وتقتصر ثماره على قلة قليلة من المواطنين. فالمنطقة بحاجة تحديدا للنمو بسرعة أكبر لكي تبدأ في خفض البطالة واستيعاب ملايين المواطنين المتوقع دخولهم سوق العمل على المدى المتوسط. 3. وتشكل تحديات البطالة في المنطقة مصدر قلق كبير بالفعل على مستوى السياسات، حيث يبلغ معدل البطالة الكلية 11% تقريبا، وأكثر من ضعف هذا الرقم بالنسبة للشباب مسجلا 25%. ونظرا لأن أكثر من 60% من سكان المنطقة هم دون الثلاثين من العمر، باتت الحاجة ملحة لتحقيق النمو المرتفع وزيادة فرص العمل، حيث يبين "مسح الشباب العربي" لعام 2017 أن 35% من الشباب العربي يعتبرون البطالة أكبر العقبات أمام المنطقة.

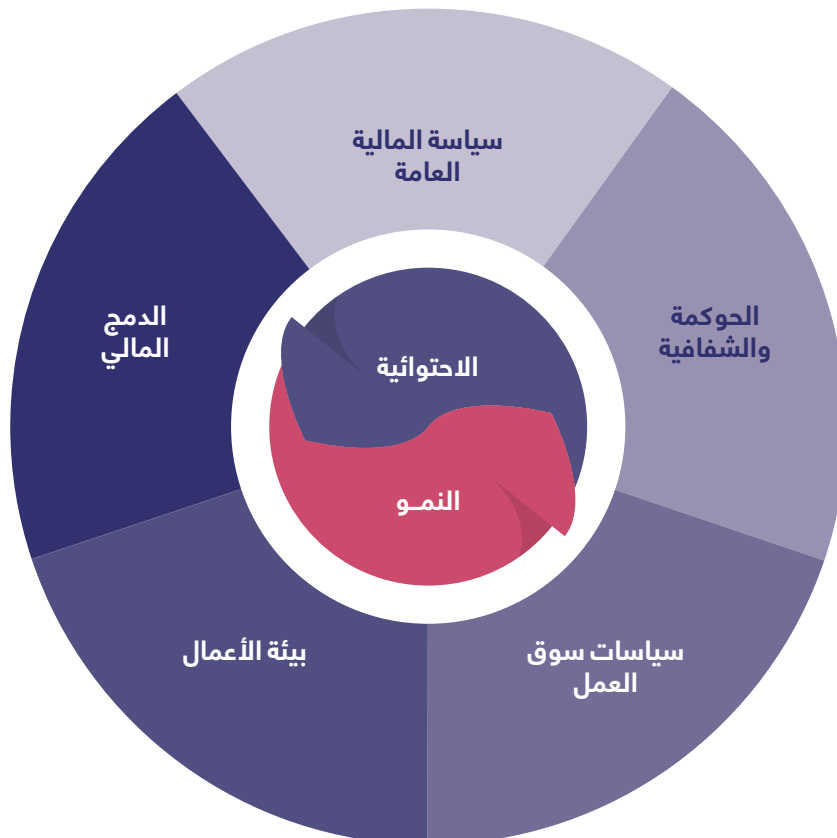


23. وهذه التحديات مفهومة تماما لصناع السياسات حيث يشغل النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل موضع الصدارة في خطط البلدان الوطنية واستراتيجياتها للتنمية. ويتوخى الكثير من هذه الخطط إجراء الإصلاحات لتحسين الخدمات العامة وتوسيع نطاق الاستفادة منها، مع توفير الحيز اللازم لزيادة الإنفاق الاجتماعي والاستثماري. وهناك إدراك واسع النطاق بأن تنويع وتطوير القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال ونظم الحوكمة، فضلا على تزويد القوى العاملة بالمهارات المناسبة للقطاع الخاص، وتقليص الفجوات بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول على التمويل (وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) هي جميعا سياسات من شأنها تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى النمو والاحتواء. وإذا ما أمكن تنفيذ هذه السياسات مع تعزيز جودة الاستثمارات العامة وزيادة اندماج المنطقة في شبكات التجارة العالمية، فسوف تتمكن بلدان المنطقة من اغتنام الفرصة المتاحة لجني ثمار تعافي النمو العالمي. ومما لا شك فيه أن تقليص الفجوات الهيكلية، ورفع مستوى الانفتاح التجاري والتنويع وجودة الصادرات، بالإضافة إلى المشاركة بفعالية أكبر في سلاسل القيمة العالمية سوف يسمح للبلدان بتوليد فرص عمل جديدة، بسبل منها الاستفادة من مزاياها النسبية في قطاعات الصناعات التحويلية كثيفة العمالة، وفي نهاية المطاف رفع معدلات نموها الاحتوائي على المدى المتوسط.



البلدان التي تشجع تطوير القطاع الخاص وتدعم سياسات سوق العمل لخلق فرص العمل في القطاع الخاص وإشراك الشباب والمرأة

24. في المرحلة القادمة، يتمثل السؤال الذي يطرح نفسه في كيفية تحقيق هذه الأهداف. ينبغي أن تركز استراتيجية التنفيذ على ثلاثة محاور: (1) إمكانية النفاذ إلى الأسواق (تنمية القطاع الخاص)، و(2) إمكانية الوصول إلى المواهب (إصلاحات العمالة والتعليم)، و(3) إمكانية الحصول على التمويل. وينبغي أن تركز هذه الإصلاحات على الجهود الرامية إلى تعزيز الصلابة الاقتصادية وتحسين مستوى الشفافية والمساءلة.



25. وفي منطقة لم يعد بإمكان الحكومات فيها أن تكون الملاذ الأول لتوظيف المواطنين، أصبحت تنمية القطاع الخاص مطلباً حيوياً. ويجري حالياً اتخاذ عدة إجراءات لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر وإصلاح البيئة القانونية لمؤسسات الأعمال بغية تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين لبدء نشاط الأعمال وتقوية الأطر الضرورية للشركات بين القطاعين العام والخاص وإجراءات الإفلاس. غير أن المنطقة تسجل درجات ضعيفة على مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" الذي أعده البنك الدولي، وتتخلف عن الركب مقارنة بالمناطق الأخرى في ظل تدهور مركزها النسبي من حوالي 40% أدنى من المناطق الأفضل أداءً في 2014 إلى 45% في عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فروق كبيرة في بيئة الأعمال بين مختلف بلدان المنطقة، حيث تتراوح بين البلد صاحب أعلى مرتبة، أي الإمارات العربية المتحدة، بنسبة بلغت 23% أقل من البلد الأفضل أداءً في 2017، إلى البلد صاحب أدنى مرتبة، أي الصومال، بنسبة بلغت 80% أقل من البلد الأفضل أداءً.

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2014-2017 (الترتيب الحالي والتغير في المسافة من الحد الأعلى للأداء)

| بلدان MENAP المستوردة للنفط | البلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون | مجلس التعاون الخليجي | |
|--------------------------------|--|-------------------------|-----------------------|
| ▲ | ▲ | ▲ | بدء نشاط الأعمال |
| ▼ | ▲ | ▲ | استخراج تصاريح البناء |
| ▼ | ▲ | ▼ | توصيل الكهرباء |
| ▼ | ▼ | ▼ | تسجيل الملكية |
| — | ▼ | ▼ | الحصول على الائتمان |
| ▲ | ▲ | ▲ | حماية صفار المستثمرين |
| ▼ | ▲ | ▼ | دفع الضرائب |
| ▼ | ▼ | ▼ | التجارة عبر الحدود |
| ▼ | ▲ | ▲ | إنفاذ العقود |
| ▲ | — | ▲ | تسوية حالات الإعمار |

التغير في المسافة من الحد الأعلى للأداء في الفترة 2014 إلى 2017:

▲ تحسن ▼ تدهور — لا يوجد تغيير أعلى 25% أعلى 50% أعلى 75% أسفل 25%

المصدر: تقرير مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. البلدان من خارج مجلس التعاون الخليجي تشمل إيران والجزائر.

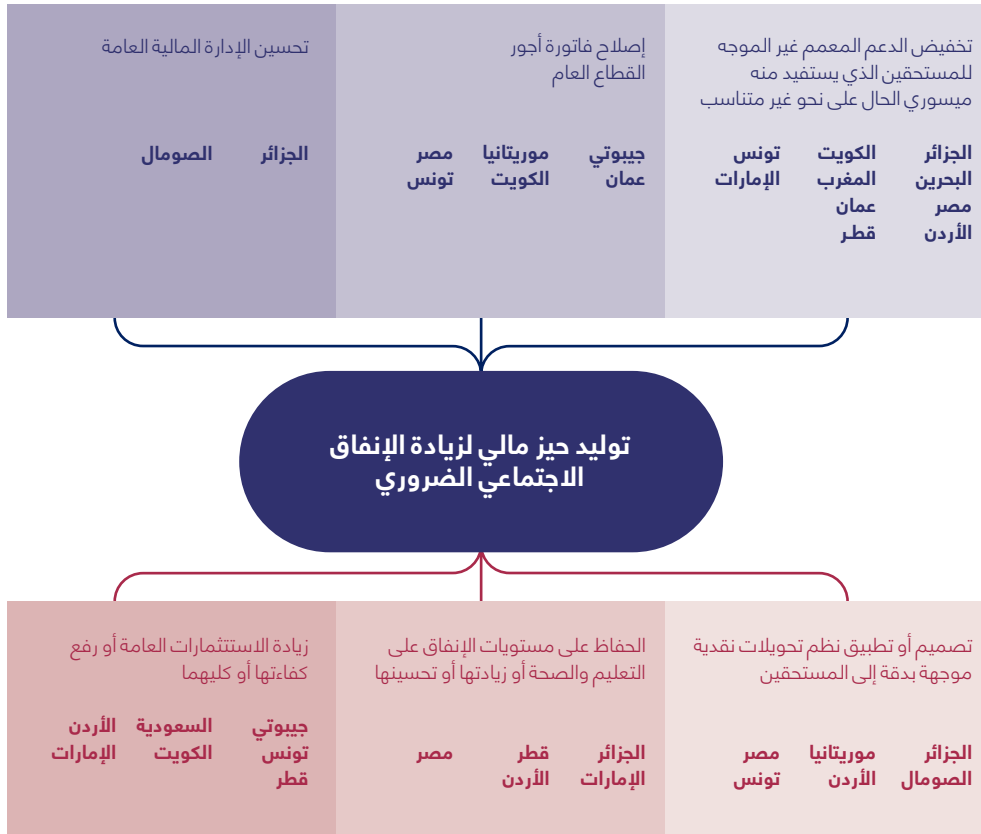
26. وقد اتخذت معظم البلدان كذلك إجراءات لمعالجة الفساد وتحسين مستوى الشفافية. ولا تزال تقوية نظم الحوكمة ومكافحة الفساد بمثابة خطوة أساسية لإيجاد حيز أكبر للإنفاق الاجتماعي الداعم للنمو. ومن شأن تكملة هذه الإجراءات بسياسات لجذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتحسين اندماج المنطقة في شبكات التجارة العالمية أن تسمح للبلدان المنفردة بالاستفادة من التعافي في النشاط الاقتصادي العالمي، وتعزيز صلابة اقتصاداتها، وفي نهاية المطاف، دعم نموها على نحو أفضل.

27. ومع دخول أكثر من 14 مليوناً من الشباب سوق العمل على مدار الأعوام الخمسة القادمة، تعمل بلدان المنطقة حالياً على تنفيذ تدابير لتحسين مهارات العمالة، ولا سيما النساء والشباب، وتعزيز الطلب على العمالة في القطاع الخاص. وبينما تسجل بلدان المنطقة مستويات منخفضة للغاية في نتائج الاختبارات التعليمية مقارنة بمتوسط البلدان الأخرى غير العربية، ونظراً لأن نسبة البالغين الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوي أقل كثيراً منها في البلدان النظيرة، فقد أصبح تحسين جودة التعليم وفرص الحصول عليه مطلباً حيوياً. ومن الممكن تحقيق اتساق أفضل بين البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل في القطاع الخاص عن طريق الدخول في مشاركة مع القطاع الخاص لتبسيط المناهج التعليمية وإعادة توجيهها. ويمكن كذلك المساهمة في تعزيز مهارات العمالة وتلبية طلب سوق العمل من خلال اعتماد سياسات تعني على سبيل المثال بالتدريب المهني، والتلمذة المهنية، وبرامج المتدربين سواء بأجر أو بدون أجر، والاستشارات الوظيفية، وأعمال الوساطة، وخدمات التسكين الوظيفي.

28. ومن شأن تحسين فرص الحصول على التمويل أن يسمح لشعوب المنطقة تمهيداً أثر صدمات الدخل وفتح المجال للحصول على الفرص الاقتصادية. فالائتمان يبدو متركزاً في الشركات الكبرى رغم مما تتمتع به المنطقة من قطاعات مالية كبيرة ونسبة معقولة من الائتمان في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالمناطق الأخرى. وتأتي إمكانية الحصول على التمويل على رأس أهم القيود التي تواجه تنمية القطاع الخاص في المنطقة، ولا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمرأة. وتتخذ معظم البلدان حالياً تدابير لزيادة إمكانية الحصول على التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر وجيبوتي ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب) وبالنسبة للمرأة (الأردن والصومال)، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المحمولة (جيبوتي والمغرب والصومال)، وتطوير خدمات التمويل الإسلامي (جيبوتي وموريتانيا والمغرب). ومن الممكن زيادة دعم هذه التدابير بتحسين نظم معلومات الائتمان، وتعزيز نظم الضمان، وزيادة الاستفادة من التكنولوجيا المالية.

29. ونظراً للحاجة إلى مواصلة إجراءات الضبط المالي لضمان تحقيق الصلابة الاقتصادية، تواصل بلدان المنطقة العمل على تلبية الطلب المتزايد على تحسين الخدمات العامة وتيسير فرص الحصول عليها عن طريق إعادة توجيه الإنفاق مع التركيز على رفع كفاءة النفقات الاجتماعية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والاستثمارات العامة. فقد ارتفع متوسط الإنفاق على الصحة من 2.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010 ليصل إلى 3.1% في عام 2014. وتعمل بلدان كثيرة على إلغاء إعانات دعم الوقود المعممة بالتدريج وإبدالها ببرامج للتحويلات النقدية الموجهة بدقة للمستحقين وزيادات في المصروفات الاجتماعية الأخرى لحماية محدودي الدخل على نحو أفضل. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال الإنفاق الاجتماعي في المنطقة منخفضاً (12% من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بالنظرية (أمريكا اللاتينية تنفق 14% من إجمالي الناتج المحلي) كما أن 23% فقط من التحويلات الاجتماعية في المنطقة العربية هي التي تصل إلى أفقر 39% من السكان. وبالتالي، هناك المزيد مما ينبغي عمله لتحسين جودة الخدمات العامة، وتوسيع نطاق الحصول على تلك الخدمات، وحماية محدودي الدخل. وتعكف بعض البلدان حالياً على التصدي لارتفاع فاتورة أجور القطاع العام، وإدخال التحسينات على الإدارة المالية العامة، بهدف احتواء ضغوط الإنفاق والعجزات والحيلولة دون مزاحمة أوجه الإنفاق الأخرى.

البلدان التي تخلق حيزاً في المالية العامة بإعادة توجيه الإنفاق



المصدر: مسوح موظفي الصندوق من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

30. وتواصل بلدان المنطقة كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الإيرادات لتمويل احتياجاتها الاجتماعية والاستثمارية مع ضمان تحقيق مزيد من العدالة. ففي الفترة بين عامي 2010 و2016، ارتفعت الإيرادات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي من 5.1% إلى 8.3% من إجمالي الناتج المحلي (متوسط مرجح). وتعمل عدة بلدان حاليا على اللحاق بركب 140 بلدا تقريبا من جميع أنحاء العالم في تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة مع استبعاد السلع الغذائية الأساسية أو وضع حد التسجيل عند مستوى مرتفع بالقدر الكافي بهدف حماية الأسر منخفضة الدخل والمشروعات الصغيرة. وتعكف بلدان المنطقة أيضا على اتخاذ إجراءات لسد الثغرات الضريبية، والحد من الإعفاءات المكلفة وغير الموجهة للمستحقين، وتوسيع الوعاء الضريبي. غير أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة لا تزال منخفضة عند مستوى أقل من 10%. وتعد تدابير معالجة التهرب الضريبي وسد الثغرات الضريبية وزيادة تصاعدية الضرائب بالإضافة إلى الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة في ضريبي العقارات والثروة بمثابة خطوات إضافية لتحسين الأثر التوزيعي للإجراءات الضريبية.

البلدان التي تخلق حيزا في المالية العامة بزيادة الإيرادات

| | | | |
|----------------------|-------------|--------------------------|---|
| الإمارات السعودية | عمان قطر | البحرين مصر الأردن | تطبيق الضرائب الانتقائية أو زيادتها |
| الإمارات السعودية | عمان قطر | البحرين مصر الكويت | تطبيق ضريبة القيمة المضافة أو زيادتها (بما في ذلك الخطط الموضوعية لتطبيقها في المستقبل) |
| | | الأردن المغرب | تخفيض الإعفاءات الضريبية |
| | | الأردن تونس | توسيع الوعاء الضريبي |
| | | جيبوتي الأردن تونس | زيادة التصاعدية الضريبية |

المصدر: مسوح موظفي الصندوق من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

ملاحظات ختامية

31. إن التعافي العالمي الحالي – حيث يتوقع ارتفاع معدل النمو الحقيقي من 3.2% في 2016 إلى 3.6% في 2017 و3.7% على المدى المتوسط- يوفر فرصة ذهبية لاعتماد الإصلاحات الهيكلية نظراً لأنه سيعظم من أثارها المفيدة ويعجل من حدوثها. وتتسم المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد بالتوازن إلى حد كبير على المدى القصير، لكن الكفة السلبية هي الأرجح على المدى المتوسط. وحتى يمكن جعل النمو أكثر احتواءً وصلابة، ينبغي لصناع السياسات توجيه سياساتهم نحو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وخلق فرص العمل وتشجيع المساواة بين الجنسين، ودعم الاستمرارية البيئية، وزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز دور سياسة المالية العامة في إعادة التوزيع من أجل حماية محدودي الدخل.

32. رغم زيادة التعافي العالمي، فلا تزال آفاق الاقتصاد ضعيفة نسبياً في المنطقة وتتسم بالتفاوت في مختلف البلدان. ومن المتوقع أن يتسارع النمو بالتدريج على المدى المتوسط في كثير من الاقتصادات العربية، ولكنه سيظل في كثير من الحالات دون المستوى الذي يحقق معالجة فعالة لتحديات البطالة التي تواجه المنطقة. ولا يزال ميزان المخاطر المحيطة بالنمو في البلدان المصدرة للنفط مائلاً باتجاه التطورات السلبية لأن تداعيات بيئة أسعار النفط المنخفضة والمشوبة بعدم اليقين وإجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة لا تزال تشكل عبئاً على النمو. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، فإن ميزان المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد يميل أيضاً نحو الجانب السلبي لأن الصراعات الإقليمية والمخاطر الأمنية يمكن أن تمتد لفترة أطول أو تتصاعد حدتها.

33. وإزاء هذه الخلفية، من الضروري أن تستمر بلدان المنطقة في التركيز على إجراءات الضبط المالي، وتقوية أطر سياساتها النقدية، والتأكد من استمرار سلامة قطاعاتها المالية وصلابتها. وعلى غرار معظم النظراء على مستوى العالم، ينبغي أن يعجل صناع السياسات في المنطقة بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتقوية الأطر المؤسسية لجني ثمار التعافي في النشاط العالمي. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الاندماج التجاري وتحسين فرص الحصول على التمويل، بسبل منها زيادة الاستفادة من التكنولوجيا المالية، يمكنهما تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد النمو.

آفاق الاقتصاد وتحديات السياسة على المستويين العالمي والإقليمي



إعداد



المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

www.arabstrategyforum.org